

سنة أخرى بميزانية جديدة

كما يتضح على موقعنا الإلكتروني وفي هذه النشرة، فقد تم تجديد تفويض البعثة لمدة سنة أخرى. يترافق تجديد التفويض مع ميزانية جديدة يمولها دافعوا الضرائب في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. يتم تخصيص حصة من هذه الميزانية لتمويل ما نسميه المشاريع سريعة الأثر.

لكل مشروع سقف مالي يقدر بـ 20000 يورو، ويهدف إلى تلبية احتياجات النظراء قصيرة ومتوسطة الأمد، وتقديم حلول سريعة وفعالة. يمكن أن تغطي المشاريع نشاطات كالتدريب وورشات العمل والندوات والزيارات الدراسية وشراء المعدات، ولا تغطي الأعمال الإنشائية والصيانة وتجديد المكاتب أو المركبات.

يتم التخطيط للمشروع سريع الأثر وتنسيقه بالتعاون الوثيق مع نظرائنا من الشرطة المدنية الفلسطينية ووزارة الداخلية ووزارة العدل ومكتب النائب العام والمعهد القضائي الفلسطيني ونقابة المحامين الفلسطينيين. ويساهم المشروع سريع الأثر في تحقيق الأهداف والمهام الاستراتيجية للبعثة والخطط الاستراتيجية الوطنية للسلطة الفلسطينية في مجالي الأمن والعدالة.

لقد أطلقنا للتو 35 مشروعاً تقدر قيمتهم بنصف مليون يورو. ونحن على ثقة أن كل مشروع سيساهم في جهود نظرائنا وسيساعد السلطة الفلسطينية في بناء وتقوية مؤسساتها لصالح الشعب الفلسطيني.



العمل معاً لتنظيف بيئة الضفة الغربية

سيواجه مرتكبو الجرائم البيئية قريباً وقتاً عصيباً في الضفة الغربية. تتضافر جهود الشرطة المدنية الفلسطينية وسلطة جودة البيئة ووكلاء النيابة من مكتب النائب العام لمواجهة الجرائم البيئية وملاحقة مرتكبيها. أطلقت البعثة سلسلة من الأنشطة الداعمة للسلطة الفلسطينية من أجل الحد من العبء البيئي المتزايد على المجتمع الفلسطيني.

المتراكم والسريع للتلوث المرئي وغير المرئي في المجتمع الفلسطيني. تضر المشكلة بالدولة ومواطنيها على حد سواء، ويجب القيام بشيء ما - وربما يتحقق هذا الشيء قريباً.

الخطوات الأولى

على مدار الأشهر الثلاثة الماضية، عمل الخبير البيئي للبعثة، روكو أوتس، مع الشرطة المدنية الفلسطينية على رسم خريطة الوضع القائم للجرائم البيئية في الضفة الغربية.

يقول روكو أوتس: "لقد اطلعت على الوثائق والتقارير الموجودة، وأجريت العديد من المقابلات مع نظراء البعثة من أجل فهم نطاق المشكلة وما تم القيام به حتى الآن.

من الواضح للجميع أن هناك مشكلة بيئية في الضفة الغربية. حين يمر المرء عبر ضواحي مدينة رام الله، يرى القمامة المتناثرة ومئات الألوف من الأكياس والزجاجات البلاستيكية المستعملة، وحطام السيارات والإطارات البالية وشاحنات محملة بنفايات البناء.

إن مشكلة النفايات الصلبة ظاهرة للعيان ولها أثر مدمر على الطبيعة الفلسطينية الخلابة. إن التلوث الأقل ظهوراً للعيان كمواد التشحيم والزيوت المستعملة والمواد الكيميائية ومياه الصرف الصحي والاتجار بالنفايات الخطرة يشكل خطراً أكبر على صحة الإنسان.

لا جدال في أن العواقب البيئية ستؤدي إلى أضرار اقتصادية متزايدة للدولة، وذلك بسبب النمو



التي طورتها السلطة الفلسطينية، والتي تحدد الأولويات والسياسات والتدخلات البيئية للسنوات 2017-2022. وتشمل حماية البيئة كأولوية ضمن استراتيجية التنمية المستدامة الفلسطينية، وتشكل الركيزة الأساسية لبناء استراتيجية قطاعية مشتركة فيما يتعلق بحماية البيئة.

وقد تبين أن الشرطة لا زالت تتخذ خطواتها الأولى في مكافحة الجرائم البيئية. وفي هذه المرحلة، فإن الضباط المعينين لا يمتلكون مهارات متخصصة، ويفتقرون إلى الموارد البشرية والمادية والفنية للقيام بجهد مستدام.

هناك حاجة إلى جهد طويل الأمد

تقع مسؤولية التحقيق في الجرائم البيئية على عاتق شرطة السياحة والآثار في الشرطة المدنية الفلسطينية. تم إنشاء وحدة التحقيق بتاريخ 22 تموز السنة الماضية وتتكون حالياً من 11 ضابط شرطة- ضابط في كل محافظة من محافظات الضفة الغربية وثلاثة ضباط في المقر العام للشرطة، أي ما مجموعه 14 ضابط شرطة. ويوضح روكو أوتس: "لدينا طموح بتقديم قدرة استشارية وتوجيهية طويلة الأمد لنظرنا. يلزم بذل جهد طويل الأمد وأكثر اتساقاً لبناء القدرات داخل المؤسسات المعنية. في غضون ذلك، أطلقنا مشروع الأثر السريع لإجراء تدريب متخصص للمحققين هنا والآن، بالإضافة إلى تزويدهم بجعبة المحقق البيئي التي تحتوي على العناصر اللازمة لإجراء التحقيقات في مسرح الجريمة. ويشمل ذلك الأحذية الواقية من الزيت، والقفازات، والحاويات ورزم للعينات والأدلة، والكاميرات وأجهزة الكمبيوتر المحمولة والطابعات المحمولة. إنها خطوة أولى صغيرة للغاية وهناك حاجة إلى المزيد."

وضع استراتيجية لحماية البيئة

بالإضافة إلى الشرطة المدنية الفلسطينية، عملت البعثة مع وكلاء النيابة من مكتب النائب العام وأعضاء هيئة الجودة البيئية الفلسطينية على إنشاء فريق متماسك قادر على معالجة "المصفوفة"

المشاكل البيئية في الضفة الغربية

- عدد كبير من مكبات النفايات العشوائية في جميع محافظات الضفة الغربية؛
- النفايات الصلبة كالسيارات المشطوبة والإطارات وقطع المركبات البالية؛
- تسرب المياه العادمة أو التصريف العشوائي في المرافق العامة أو الخاصة؛
- الاستخدام غير العلمي للمبيدات والأسمدة في الزراعة؛
- الحيوانات الميتة والنفايات من المسالخ؛
- النفايات من مزارع الدواجن والماشية والمنشآت الصناعية التي تؤثر على نوعية المياه الجوفية؛
- تضرر المحاجر بالمناظر الطبيعية وتسبب المناشير الحجرية في التلوث والغبار وإحداث الضوضاء؛
- تهريب المواد الخطرة والاتجار بها لغرض التخلص منها بشكل غير قانوني في فلسطين.

أسباب المشاكل البيئية في الضفة الغربية

- قلة الوعي بالمخاطر والأضرار التي تلحق بالصحة والسلامة العامة بسبب سوء السلوك البيئي؛
- نقص وسائل النقل المناسبة أو البدائل المناسبة للتخلص من أنواع معينة من النفايات الصلبة والنفايات المسببة للروائح الكريهة؛
- إهمال بعض البلديات في نقل النفايات الصلبة إلى مكبات النفايات المحددة، للتوفير الآتي في الميزانيات؛
- ضعف البنية التحتية التي تسهل تصريف النفايات السائلة (المياه العادمة) خاصة في المناطق الريفية أو الاعتماد الكبير على الحفر الامتصاصية المنزلية؛
- الاتجار بشكل مفرط في التخلص العشوائي من قطع غيار السيارات المستعملة والإطارات؛
- التوسع الحضري؛
- عدم وجود حلول بيئية مستدامة لأسباب سياسية أو تخطيطية.



قام روكو أوتس بدعم البعثة باعتباره "خبير زائر" في مجال التحقيقات البيئية. هذه هي المرة الأولى التي توظف فيها البعثة الأوروبية خبيراً بيئياً. يشغل روكو أوتس من إستونيا منصب رئيس قسم التحقيقات في هيئة التفتيش البيئية الإستونية. وكان قد عمل في عدة وظائف في الشرطة الإستونية قبل استلامه هذا المنصب.



في 8 تموز 2019، نظمت البعثة ورشة عمل مصغرة للضباط المسؤولين عن مكافحة الجرائم البيئية من الشرطة المدنية الفلسطينية ومكتب النائب العام وهيئة جودة البيئة الفلسطينية. وكان الغرض هو عرض النتائج الأولية التي توصلت إليها البعثة ومناقشة سبل المضي إلى الأمام. كما أطلع روكو أوتس (من اليسار، بالزي الرسمي) المشاركين على كيفية عمل هيئة التفتيش البيئية الإستونية في مجال التحقيق في الجرائم البيئية.



نسرین زینة رشماوي هي رئيسة نيابة مكافحة الجرائم الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات لدى النيابة العامة، وواحدة من وكيلات النيابة اللاتي يشكلن ما نسبته 20% من وكلاء النيابة.

المضي قدماً نحو تحقيق المساواة في المحاكم الفلسطينية

على مدى العقد الماضي، شهد قطاع العدالة الفلسطيني ارتفاعاً ملحوظاً في عدد النساء العاملات في المحاكم، حيث تضاعف عدد القاضيات، ووكيلات النيابة والمحاميات المزاوولات. أكثر من 18% من القضاة، وحوالي 20% من وكلاء النيابة، و26% (وهي أعلى نسبة) من المحامين المزاولين هم من النساء.

النساء في قطاع العدالة الفلسطيني

وفقاً لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، بلغت مشاركة النساء الفلسطينيات في عام 2018 ما يلي:

- القضاة: 18.3%
- وكلاء النيابة: 19.5%
- المحامون المزاولون: 26.5%
- منتسبو الشرطة (الشرطة المدنية الفلسطينية): 3.4%

تشمل هذه الأرقام الضفة الغربية وقطاع غزة. لا تشمل هذه الأرقام المناصب الإدارية.

التقدم إيجابي للغاية ويمثل خطوة مهمة لتمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني. يتمثل السبب الأساسي للزيادة في فرص الوصول إلى التعليم. في عام 2005، شكّلت النساء الفلسطينيات غالبية طلاب الجامعات، واليوم حوالي 65% من طلاب الجامعات من النساء. نتيجة لذلك، عدد النساء الحاصلات على شهادة جامعية أكبر، مما يؤهلن للعمل في القطاع.

مشاركة النساء في ازدياد

بشكل عام، مشاركة النساء في القوى العاملة آخذة في الازدياد في فلسطين، حيث تبلغ نسبة مشاركة النساء فيها 21% (17% في 2011). وتبلغ نسبة المشاركة بين النساء الحاصلات على تعليم عال حوالي 50% (43% في 2011). قد يكون الوضع الاجتماعي، والأمن الوظيفي والرغبة في خدمة الجمهور عوامل تساهم في ارتفاع نسبة النساء الأصغر سناً في قطاع العدالة.



إن نائبة رئيس قسم سيادة القانون،
ماريت بيرغندال، من السويد، وهي
تعمل كقاضية هناك. انضمت إلى البعثة
في تشرين الثاني من عام 2018، وعملت
سابقاً في مشاريع تطويرية تابعة
للمحاكم السويدية، وخاصة في روسيا،
وتركيا والبوسنة والهرسك.

النساء في المحاكم الأعلى درجة منها في المحاكم الأدنى درجة حيث يبدأ القضاة عادة حياتهم المهنية. في المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف والمحاكم الشرعية (المسؤولة عن إدارة القضايا المتعلقة بالأسرة مثل الطلاق، والميراث والوصاية على الأطفال)، تشكل القاضيات ما تبلغ نسبته أقل من 10%. كما أن نسبة تمثيل النساء

مقارنة بالعدد القليل نسبياً من منتسبي الشرطة من الإناث، تشير نسبة القضاة ووكلاء النيابة من الإناث إلى أن النساء ينظرن إلى قطاع العدالة على أنه خيار وظيفي جذاب.

التركيز الدولي يساعد

تكثّر العديد من الجهات الفاعلة الدولية العاملة في فلسطين، ضمن أجندات استراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي، جهوداً كبيرة نحو القطاع العام. نتيجة لذلك، أنشأت غالبية المؤسسات العامة الفلسطينية وحدات

القدرة على إحداث تغييرات اجتماعية

"اليوم، تمتلك المحاميات المهارات المهنية والمعرفة اللازمة لشغل مناصب ذات نفوذ. لديهن مكانة لها احترامها في المجتمع، مما يمكنهن من القيام بدور فاعل في تعزيز موقفهن، إضافة إلى إحداث تغييرات اجتماعية تؤثر على المجتمع بأسره"، كما تقول ماريت بيرغندال، نائبة رئيس قسم سيادة القانون.

لا يزال أمامنا شوط نقطعه

وتختتم ماريت بيرغندال حديثها قائلة: "على الرغم من العديد من التطورات الإيجابية، لا تزال هناك بعض التحديات. أحدها أن نسبة النساء في القطاع تتناقص مع زيادة الأقدمية. هناك عدد أقل من

النوع الاجتماعي جانب أساسي من عملنا

- تشكل قضايا النوع الاجتماعي جانباً أساسياً من العمل اليومي للبعثة.
- يتم تنفيذ **استراتيجية البعثة للنوع الاجتماعي** من خلال خطة عمل للنوع الاجتماعي تحكم عمل البعثة الداخلي والخارجي.
- يشرف مستشار البعثة للنوع الاجتماعي على العملية، ويشرف على شبكة من منسقي النوع الاجتماعي في جميع أقسام البعثة ووحداتها.
- يتلقى جميع مستشاري البعثة، وإدارتها العليا، تدريباً منتظماً في مجال تعميم مراعاة النوع الاجتماعي.
- كما تشكل الجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي عنصراً متكاملاً من نظام وضع التقارير في البعثة.

العمل باستمرار على تمكين النساء

فيما يتعلق بدور المحاميات في نظام العدالة الجنائية، إضافة إلى المعايير الدولية للتعامل مع قضايا العنف الأسري. في حزيران قمنا بتنظيم دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام لـ 25 محامية لتعزيز مهاراتهم القيادية وتعزيز الثقة في قدرتهن على صنع القرار. وقد لقيت كلتا المبادرتين قبولاً حسناً.

"إن تعزيز مشاركة المرأة وتمكين النساء من المشاركة في هيئات صنع القرار جانبان مهمان من العمل الذي نقوم به هنا"، كما تقول ماريت بيرغندال، وتضيف: "قمنا مؤخراً بتنظيم زيارة دراسية إلى كوبنهاغن في الدنمارك لخمس محاميات فلسطينيات لتعريفهن بالممارسات الفضلى



مجموعة المحاميات الفلسطينيات خلال زيارتهن الدراسية إلى كوبنهاغن في الدنمارك في فصل الربيع.

تضمنت الزيارة الدراسية زيارة إلى "منزل الكونتيسة دانه" في كوبنهاغن. تم تسمية المنزل على اسم الكونتيسة دانه (1815-1874)، التي ولدت باسم لويز كريستين راسموسن، ابنة فتاة خادمة فقيرة غير متزوجة. ارتقت إلى وضع الكونتيسة وتزوجت من الملك الدنماركي فريدريك في عام 1850. لم تنس الكونتيسة جذورها أبداً وظلت مهتمة بظروف الخدم. أسست دور للأيتام وتركت ثروتها لمنزل دانه "للنساء الفقيرات من الطبقة العاملة".

تمديد تفويض البعثة

بتاريخ 28 حزيران 2019، قام مجلس الاتحاد الأوروبي بتمديد تفويض كل من البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية وبعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة الحدودية في رفح حتى 30 حزيران 2020.

مجالات الشرطة والعدالة الجنائية مستندة إلى خبرتها وتعاونها مع السلطة الفلسطينية منذ كانون الثاني 2006. ومن خلال مساهمتها في اصلاح قطاعي الامن والعدالة، تدعم البعثة الأوروبية الجهود الرامية لتعزيز امن السكان الفلسطينيين وتعزيز سيادة القانون. تم تخصيص مبلغ 12.43 مليون يورو لأنشطة البعثة الأوروبية للفترة من 1 تموز 2019 الى 30 حزيران 2020.

تشكل البعثتان جزءاً من الجهود الاوسع للاتحاد الأوروبي لدعم بناء الدولة الفلسطينية في سياق تسوية شاملة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حل الدولتين.

سوف تواصل البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية دعمها للسلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات دولة فلسطين المستقبلية في



قلّد العميد في القوات المسلحة الكندية مارك جانبيه في شهر نيسان مستشارة شؤون الشرطة في البعثة، المفتشة باربرا كيلى الكندية، ميدالية الخدمة الكندية لحفظ السلام والنيشان الفضي لميدالية الخدمة الطويلة في شرطة الخيالة الكندية الملكية. وفي ذات المناسبة، قام قائد العمليات المدنية، فينتشيزو كوبولا، (يمين الصورة) بمنحها ميدالية الخدمة الخاصة ببعثات السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع المدنية.

كنديون في فلسطين

بمقدور جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي انتداب أعضاء للعمل في البعثة. علاوة على ذلك، جرى الاتفاق ما بين الاتحاد الأوروبي وكندا والنرويج وتركيا على أن هذه البلدان مدعوة إلى المساهمة بالأعضاء. في الوقت الحالي، يدعم الأعضاء الآتون من 21 دولة من دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين وكندا البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية في القيام بتفويضها.

فرصة الخدمة في بعثة دولية من قبيل البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية، ضمن إطار بعثات السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع المدنية، حافزا قويا.

فالعامل مع الزملاء الأوروبيين يمثل مصدر إثراء على الصعيد المهني والثقافي والشخصي، وعلاوة على ذلك، تأتي التجربة وأوجه التبصر التي نكتسبها بواسطة العمل اليومي مع نظراء البعثة الفلسطينيين.

لقد أظهرت المعرفة والممارسة اللتان نأخذهما معنا من فترة الخدمة الاعتيادية البالغة مدتها اثني عشر شهراً بأنهما مفيدتان لكيفية قيامنا بواجباتنا فور عودتنا إلى كندا".



الأوروبيين، ونظراء البعثة ضمن صفوف الشرطة المدنية الفلسطينية من الجوانب العديدة للممارسات والوسائل الشرطية الفضلى المتبعة في أمريكا الشمالية. فبهذه الطريقة، نكمل العمل المتسق الذي يقوم به الخبراء الأوروبيون الكثيرون العاملون لدى البعثة".

نتعلم منهم

وتشرح باربرا كيلى، "من جهة أخرى، تمثل

تساهم كندا منذ أمد طويل في انتداب ضباط شرطة إلى البعثة حيث خدم 17 كندياً مع البعثة الأوروبية في رام الله منذ عام 2008.

في الوقت الحالي، يوجد ثلاثة ضباط جرى انتدابهم للعمل في المقر العام للبعثة في رام الله بواسطة برنامج عمليات حفظ السلام الدولي التابع لشرطة الخيالة الكندية الملكية.

يتعلمون منا

تقول الضابطة رفيعة المستوى الكندية المفتشة باربرا كيلى التي تقود الفرقة الكندية المنتدبة إلى البعثة، "يجلب الكنديون منظورات ومهارات ومعرفة مختلفة إلى البعثة، ويستفيد زملاؤنا، أعضاء الشرطة



"تقربني طبيعة عملي من تحديات الموارد البشرية التي تواجهها الشرطة الفلسطينية على كل من المدى القصير والمتوسط والطويل. لقد جرى التشارك بالأدوات التي أجلبها معي من كندا وتنفيذها على المستويات المختلفة وقد شهدت البعثة تقدماً إيجابياً في طريقة تيسير نظم الموارد البشرية للإدارة المستندة إلى الكفاءة، بما في ذلك الترقيات المستندة إلى الاستحقاق، واستبقاء الموظفين وتعيينهم".

الاسم: باربرا كيللي

الرتبة: مفتش

مجال العمل: التطوير المؤسسي والموارد البشرية



"أقدم الخبرة والدعم إلى الشرطة المدنية الفلسطينية في مجال بُني المساءلة، وأعمل معهم عن كثب لتقديم المشورة حول الممارسات الفضلى الدولية والدروس المستفادة ضمن مجالات المساءلة المتعددة. تسمح لي خبرتي السابقة باقتراح خيارات سعيًا وراء دعم آليات المساءلة الخاصة بالشرطة المدنية الفلسطينية وتعزيزها والعمل عن كثب في نفس الوقت مع الشركاء المحليين والدوليين".

الاسم: جرانت لورنز

الرتبة: رقيب ركن

مجال العمل: مساءلة الشرطة



"يتمثل عملي في تقديم المشورة إلى إدارة حماية الأسرة والأحداث في الشرطة المدنية الفلسطينية حول قضايا العنف الأسري وعدالة الأحداث ودعمها. أقدم المعرفة والخبرة التي تساند تطوير الممارسات الفضلى والسياسات والإجراءات وكذلك الاحتياجات التدريبية، وتعزيز المساواة ما بين الجنسين وضمان أخذ حقوق النساء والأطفال بعين الاعتبار واحترامها في نفس الوقت".

الاسم: سالي ماكينون

الرتبة: عريف

مجال العمل: العنف الأسري وحماية الأحداث

كندا والاتحاد الأوروبي

- تقوم كندا في الوقت الحالي بانتداب أعضاء إلى ثلاث بعثات مدنية – هذه البعثة، وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية لإصلاح قطاع الأمن المدني في أوكرانيا، وبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق – وكذلك تقديم المساهمات المالية إلى بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في مالي.
- أبرم الاتحاد الأوروبي وكندا اتفاقية في تشرين الثاني من عام 2005 تؤسس لإطار لمشاركة كندا في عمليات إدارة الأزمات التابعة للاتحاد الأوروبي. منذ ذلك الحين، كانت كندا ولا تزال أكثر المساهمين مواظبة في بعثات السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي. شاركت كندا حتى اليوم في 11 بعثة / عملية تابعة للاتحاد الأوروبي كهذه.

رفد البعثة بالعاملين

منصب جديد
كمستشار طبي

يجري استحداث مناصب مستشار طبي كجزء من مسؤولية واجب العناية تماشياً مع الممارسات المعدلة في بعثات وعمليات الاتحاد الأوروبي. ينطبق هذا الأمر على البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية أيضاً حيث، ومنذ شهر أيار، تقوم "خبرة زائرة" سويدية بشغل المنصب بصورة مؤقتة حتى قيام عضو بعثة باستلامه بصورة دائمة. قامت السويد أيضاً بتقديم المعدات الطبية والمواد اللازمة لتيسير تنفيذ المنصب الجديد.

تشمل مهام المستشار الطبي تطوير تقديم الرعاية الأولية والإسعاف الأولي وتنظيمهما ومراقبتهما. وبسبب معدلات التطعيم المنخفضة في المنطقة وحالات الإصابة المقاومة للأدوية المتعددة، تمثل مراقبة وضع الأوبئة والوضع الطبي العام في منطقة عمل البعثة مهمة إضافية. ستستمر تقيييمات المرافق الطبية في منطقة عمل البعثة بغية تقديم المشورة إلى أعضاء البعثة المحتاجين للعلاج أو الاستشارات الطبية. بالإضافة إلى ذلك، سيضطلع المستشار بمهام مسؤول الاتصال فيما يخص مساعدة العاملين والصعوبات النفسية والاجتماعية المتعلقة بـ"حوادث البعثة الخطيرة".

وأخيراً، يضطلع المستشار الطبي بمهمة صقل خطط الإخلاء الطبي الخاصة بالبعثة والمحافظة عليها بصفته عضواً في دائرة الأمن وواجب الرعاية.

يتألف قوام البعثة المأذون به من 72 عضواً دولياً و39 عضواً محلياً - ما مجموعه 111. كان القوام الفعلي يوم 10 تموز 2019 57 عضواً دولياً و39 عضواً محلياً - ما مجموعه 96. يشكل القوام الدولي الحالي، والذي يمثل 21 دولة عضوة وكذلك كندا، ما نسبته 79% من القوام المأذون به. بمقدور جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى كندا والنرويج وتركيا المساهمة بالعاملين في البعثة.

مساهمات الدول في البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة اعتباراً من 10 تموز 2019						
المجموع	أنثى	ذكر	رام الله	بروكسل		
-	-	-	-	-		النمسا
2	1	1	2	-		بلجيكا
1	-	1	1	-		بلغاريا
-	-	-	-	-		كرواتيا
-	-	-	-	-		قبرص
1	-	1	1	-		التشيك
6	1	5	5	1		الدنمارك
1	-	1	1	-		استونيا
7	1	6	7	-		فنلندا
1	-	1	1	-		فرنسا
3	3	-	3	-		المانيا
1	-	1	1	-		اليونان
2	-	2	2	-		المجر
1	-	1	1	-		ايرلندا
8	2	6	8	-		إيطاليا
-	-	-	-	-		لاتفيا
1	1	-	1	-		لتوانيا
-	-	-	-	-		لوكسمبورج
1	-	1	1	-		مالطا
2	1	1	2	-		هولندا
-	-	-	-	-		بولندا
1	-	1	1	-		البرتغال
2	-	2	2	-		رومانيا
-	-	-	-	-		سلوفاكيا
1	-	1	1	-		سلوفينيا
1	-	1	1	-		اسبانيا
10	6	4	10	-		السويد
1	-	1	1	-		المملكة المتحدة
3	2	1	3	-		كندا
-	-	-	-	-		النرويج
-	-	-	-	-		تركيا
57	18	39	56	1		القوام الحالي
72						القوام المسموح به